

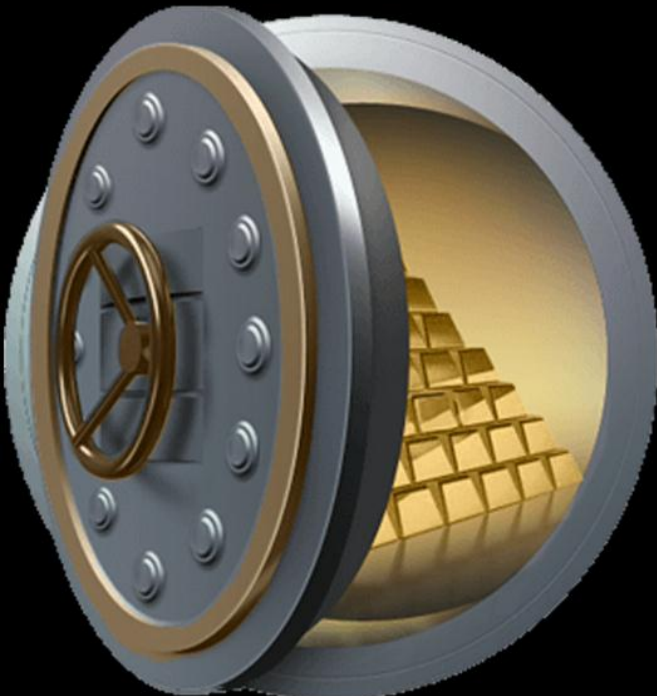


The International Palestinian Business Forum
منتدى الأعمال الفلسطيني الدولي
” نتواصل لمستقبل أفضل “

منتدى الأعمال الفلسطيني
” نتواصل لمستقبل أفضل “

البنوك

المركزية



تقرير اقتصادي

مركز الأبحاث والدراسات

أيلول / سبتمبر

2015

ملخص تنفيذي :

رغم أن البنوك المركزية ظهرت منذ أكثر من ثلاثة قرون فإنها لم تنتشر ولم تباشر وظائفها إلا في مطلع القرن العشرين ومع ذلك فإن البنك المركزي يعتبر اليوم أهم مؤسسة في الاقتصاديات الوطنية، وذلك لكونه المهيمن على النقد والائتمان.

وتؤدي البنوك المركزية بشكل عام وظائف متشابهة تهدف من ورائها لتحقيق الصالح العام رغم

تباين الإطار والمحيط الذي تعمل فيه من بلد إلى آخر ومن فترة إلى أخرى، وهو ما يجعل نجاحها مرهونا بتوافر ظروف وشروط معينة ليست دوما متحققة خاصة في الدول النامية.

وكانت بداية البنوك المركزية مع قيام بنك السويد ١٦٨٨م، تلاه مصرف إنجلترا في العام

١٦٩٤م، ويعتبر بنك إنجلترا أول من مارس مبادئ ووظائف البنك المركزي، والتي لا زالت

سارية المفعول حتى اليوم، وقد اتخذت العديد من المصارف حول العالم بنك إنجلترا نموذج اعتمدت عليه عند قيامها.

وقد كان للمؤتمر الدولي المالي الذي احتضنته بروكسل في العام ١٩٢٠م أثر كبير على انتشار

البنوك المركزية لمراقبة اصدار النقد وخدمة التعاون الدولي، الشيء الذي أدى إلى تأسيس بنوك

مركزية، ليس فقط في البلدان المستقلة قديما بل وأيضا في الدول المستقلة حديثا وحتى الدول

المتمتعة بالحكم الذاتي.

المقدمة :

ازداد في وقتنا الحالي تداول مصطلح البنك المركزي سواء لدى المختصين بالمسائل المالية والاقتصادية أو الممارسين لنشاطات وأعمال تجارية ومالية أو لدى العامة، ذلك نتيجة عوامل وظروف عدة منها تزايد العلاقات والنشاطات الاقتصادية، والتبادل التجاري ، والأزمات المالية التي قد تمر على المؤسسات والمصارف التجارية الخاصة أو حتى التي بالدولة عموماً، إذ يظهر عندها دور البنوك المركزية في حل الاشكاليات.

وكان الدافع من وراء إنشاء البنوك المركزية هو رغبة الحكومات في التدخل في النشاط المصرفي وتنظيم وإدارة عمليات الإصدار النقدي التي تتولاها البنوك التجارية سابقاً، لهذا سميت البنوك المركزية في بداية نشاطها بـ "مصارف الإصدار"؛ لأنها تولت مهمة الإصدار النقدي وتنظيمه بالحدود والشروط التي تقرها الحكومة ثم أخذت البنوك المركزية تتولى تدريجياً مهمة الرقابة على النشاط المصرفي وتوجيهه بما يتناسب وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة فضلاً عن المسؤوليات والمهام الأخرى.

وبالرغم من اطلاق مختلف التسميات على البنك المركزي إلا أنه عموماً يعد شخصية معنوية ونقدية. وواحد من المصالح العامة التي تتوصل الدولة بواسطتها إلى الهيمنة على اتجاهات الحياة الاقتصادية في البلاد.

ويضطلع البنك المركزي بوظائف متعددة تنصب في النهاية لكفالة عدم حدوث اضطراب اقتصادي أو سوء توازن في البلاد التي قد ينجم عن العمليات المالية للدولة، ويمكن فهم أهمية مسؤولية البنك المركزي في هذا الشأن بصورة جيدة، حينما يفكر المرء بالتوسع في الضرائب

والانفاق، وعمليات الاقتراض التي تقوم بها الحكومة، لأن هذا التوسع قد يولد آثارا تضخمية أو انكماشية لاقتصاد البلاد، وفي هذه الحالة يبرز دور البنك المركزي بوظائفه المتعددة والتي منها تقديم النصح والإرشاد إلى الحكومة وتوجيهها نحو أفضل الخطوات لحماية الاقتصاد الوطني ومن آثار العمليات المالية للدولة.

الفصل الأول: نشأة البنك المركزي تعريفه وخصائصه

المبحث الأول: نشأة وتعريف البنك المركزي

أولاً: نشأة البنك المركزي

عرفت الدول البنك أو البنوك المركزية في مرحلة تالية لمعرفة للبنوك التجارية وذلك نتيجة للتطور اكتسب بمقتضاه بنك تجاري واحد في الدولة أهمية خاصة من بين كافة البنوك التجارية، وأصبح يقوم تجارياً بمهام محددة الواحدة بعد الأخرى جعلته يمثل نقطة المركز في مجموعة البنوك المركزية وفي النظام المصرفي بالمعنى الواسع للكلمة في الدولة ولم يكن يطلق على هذا البنك في بداية الأمر اسم البنك المركزي بل كان يسمى اسم الدولة القائم فيها أو يطلق عليه اسم البنك الوطني أو الأهلي.

وقد أنشئ أول بنك مركزي في عام ١٦٩٤ م وهو بنك إنجلترا لكنه لم يمارس سلطته كبنك مركزي إلا في النصف الثاني من القرن ١٩ عام ١٨٤٤ ، وفي فرنسا لم يخول لبنك فرنسا سلطة تحويل النقود إلا في ١٨٤٨ وذلك رغم نشأته في عام ١٨٠٠ ، وتباشر مهمة البنك المركزي مجموعة بنوك يطلق عليها اسم بنوك الاحتياطي الفيدرالية لم تنشأ إلا في عام ١٩١٨م، وبصفة عامة أخذت الكثير من بلدان العالم الاتجاه نحو إنشاء بنوك مركزية خلال السنوات ١٩٣٠-١٩٤٠ من القرن ٢٠.

ثانياً: تعريف البنك المركزي

البنك المركزي هو مؤسسة نقدية عامة تحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي وهو الهيئة التي تتولى إصدار البنكوت¹ وتضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام المصرفي ويوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة في النظامين الاقتصادي والاجتماعي ويستند في عمله على نظم اقتصادية وأحوال مصرفية وظروف سياسة واجتماعية معينة.

المبحث الثاني: خصائص البنك المركزي

يتمتع البنك المركزي بالخصائص التالية:

١. يحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي بما له من سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية وغير التجارية، وبما له من القدرة على خلق وتدمير النقود القانونية دون سواها .
٢. يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية والعكس بالعكس، أي هو القادر على خلق النقود القانونية والمهيمن على شؤون النقد والائتمان (التسليف) في الاقتصاد الوطني ، فهو ليس مؤسسة نقدية عادية .
٣. ينفرد دون غيره من البنوك في كونه مؤسسة عامة كتنظيم البنوك وتشرف عليه ويشترك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية وتنفيذ هذه السياسة عن طريق التدخل والتوجيه والمراقبة .

¹ أوراق مَصْرَفِيَّة رسمية مطبوعة يتعامل بها الناس بدلاً من المسكوكات النقدية

٤. تعتبر النقود التي يصدرها المصرف المركزي نقود قانونية ذات إبراء نهائي في التعامل

في حين أن النقود التي تصدرها البنوك تيرى ذمة المدين لكنها تلزم الدائن بقبوله في

التعامل .

٥. لا يتخذ البنك المركزي من خلال عملياته وإن حصل على الربح فيكون ذلك من قبل

الأعمال العارضة وليس الأساسية التي وجد من أجلها ، فهدف البنك المركزي يجب

أن يكون المصلحة العامة وتنظيم النشاط النقدي والمصرفي والاقتصادي ولذلك فالبنك

المركزي مملوك غالبا من قبل الدولة .

المبحث الثالث: وظائف البنك المركزي

المطلب الأول: بنك الإصدار

تعتبر وظيفة إصدار أوراق البنكنوت أولى وظائف البنك المركزي وكان انفراد البنك المركزي

بامتياز إصدار أوراق النقد من العوامل الأساسية التي ميزته عن البنوك التجارية واستنادا إلى

هذه الوظيفة زادت مكانته، وعندما أصبحت أوراق النقد المصدرة عملة قانونية ذات قوة إبراء

غير محدودة وعندما استخدمتها البنوك كاحتياطي مقابل ودائعها وقد سارت وظيفة الإصدار جنبا

إلى جنب مع تطور نظام البنوك المركزية، وكانت الأساس لتمييز هذا النوع من البنوك عن غيره

حتى أوائل القرن الحالي حيث أصبح البنك المركزي يعرف على أنه بنك الإصدار؛ ونظراً لما

لوظيفة الإصدار من أهمية كبيرة فقد شغلت أذهان رجال البنوك وطلاب المسائل النقدية وظهر

رأيين في هذا المجال رأي ينادي بحرية الإصدار ورأي بتقييد الإصدار .

وفيما يلي نميز الأنواع التالية من أنواع الإصدار :

١- نظام غطاء الذهب الكامل: حيث تقابل قيمة أوراق النقد المصدرة ما يعادلها ذهب وطبقا له يتحدد حجم النقد المصدر ومعدل تغيره بحجم الغطاء الذهبي.

٢- نظام الإصدار الجزئي الوثيق : وبمقتضاه خول للبنك المركزي إصدار نقود ورقية حد معين مقابل سندات حكومية وما زاد عنها يكون غطاؤه ذهبيا وهذا يعني أن الأوراق المالية كانت تغطي مقدارا ثابتا من النقد المصدر (أوراق النقد الوثيق) بحيث كل زيادة فوق الإصدار الوثيق يجب أن تعطي ذهبا .

٣- نظام غطاء الذهب النسبي: طبقا لهذا النظام فإن وجود الذهب ضروري كعنصر من عناصر الغطاء إذ يسمح هذا النظام بتغطية أوراق النقد بالذهب ويمثل نسبة معينة من قيمتها إلى جانب أوراق أخرى قد تكون أوراق مالية أو أوراق تتوفر فيها شروط ضمان خاصة .

٤- نظام الحد الأقصى للإصدار: يتضمن التخلي عن ضرورة وجود علاقة ثابتة وأساسية بين أوراق النقد المصدر وبين الاحتياطات الذهبية وإنما يعين القانون لحد الأقصى بما يصدره البنك من أوراق النقد .

٥- نظام الإصدار الحر: قانون الإصدار لا ينص على حد أقصى لحجم النقد المصدر فيتغير حجم الإصدار إلى تقدير السلطة النقدية سعيا منها نحو تحقيق أهداف سياسية نقدية ومالية معينة .

المطلب الثاني : بنك الدولة

من دراسة التاريخ النقدي نلاحظ أن البنوك (المركزية) التجارية التي تطورت إلى بنوك مركزية كانت تحتل مكانة خاصة في علاقتها مع الدولة مثل بنك إنجلترا الذي أنشئ في بادئ الأمر كشركة مصرفية هدفها إقراض الحكومة البريطانية عند تأسيسه ١٦٩٤ ، وبالتالي منحته الدولة امتياز إصدار النقود الورقية وبالتالي يكتسب هذا النوع من البنوك أهمية دون غيره.

عندما أودعت هذه الحكومات حساباتها لديه وقام بالخدمات المصرفية وتقديم القروض والسلف لها دون مقابل وقد تعرضت علاقة البنك المركزي بالدولة إلى مناقشات وتجارب عدة فالبنك المركزي بانفراده بإصدار البنكونات يستطيع التأثير في الحكم الكلي للنقود، ومن ثم مسؤوليته تحقيق سياسة نقدية تتسجم مع السياسة المالية على الخصوص والسياسة الاقتصادية للدولة على العموم نلاحظ أن تطور علاقة البنوك المركزية بالحكومة تأثرت بعاملين أساسيين هما :

- ١- مدى سيادة المبادئ الاقتصادية التي تحبذ تدخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية وهذا ما يجبرها على التدخل في شؤون النقد والائتمان وبالتالي ارتباطها بالبنك المركزي .
- ٢- الظروف الاقتصادية الطارئة التي أرغمت البنوك المركزية على التمشي لتنفيذ سياسة مالية معينة وبالتالي خضعت السياسة النقدية إلى مقتضيات السياسة المالية .

المطلب الثالث: بنك البنوك

بعد انفراد البنك المركزي بوظيفة الإصدار القانوني واستخدامه كاحتياطي مقابل الودائع التي تخلقها البنوك التجارية وأن البنوك المركزية في نظام البنوك التجارية حيث أن هذه الأخيرة تودع جزء من أرصدها لدى البنك المركزي تستخدمها كأداة لتصفية فروق الحسابات التي تنشأ عن

معاملاتها مع بعضها البعض ، وهنا نذكر الطريقة التي تتم بها عملية المقاصة التي يقوم بها البنك المركزي للبنوك التجارية تتم أولاً بخصم الحسابات المدينة من الحسابات الدائنة لكل بنك بالنسبة لآخر، وحالة ظهور رصيد مدين يحزر البنك المدين شيكا لأمر البنك الدائن بهذا المبلغ لدى البنك المركزي ثم تودع الشيكات الدائنة المسحوبة لصالحها وتكون النتيجة أن حسابات البنوك الدائنة تزيد والمدينة تنقص، أما حسابات الودائع لدى البنك لمركزي تبقى على حالها، وبما أن البنوك التجارية تودع لدى البنك المركزي تبقى على حالها وبما أن البنوك التجارية تودع لدى البنوك المركزية جزء من أرصدها فهي تمثل التزامات على البنك المركزي للبنوك التجارية وبالتالي تصبح العلاقة بينهما تشبه العلاقة بين البنك التجاري والأفراد.

وكمبدأ ضروري لا يجب أن يتعامل البنك المركزي مع الأفراد حتى لا يجد نفسه ينافس البنوك التجارية مما يضعف هيئته، إن البنك المركزي لا يهدف إلى تحقيق الربح بل إلى إدارة الشؤون النقدية مما يحقق الصالح الاقتصادي العام، وباعتبار البنك المركزي مصدر للنقد القانوني فإن البنوك التجارية تتقدم إليه للاقتراض عند الحاجة بضمانات معينة حجم الأوراق المالية والتجارية لديه كما أنه في الحالات التي تقتض فيها البنوك التجارية من البنك المركزي ومن ثم يطلق عليه الملجأ الأخير للاقتراض .

الفصل الثاني : دور أدوات البنك المركزي

المبحث الأول: دور البنوك المركزية

البنوك المركزية هي الجهات المسؤولة عن إدارة وتنفيذ السياسة النقدية والائتمانية في البلاد. ولإيضاح ماهية السياسة النقدية يمكن القول إنها السياسة التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي بمعناه الشامل، ويأتي ذلك الاستقرار بالحفاظ على عدم تصاعد الأسعار في الداخل، إضافة إلى الحفاظ على تقلبات أسعار صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى في حدود مناسبة. إن مسؤولية البنوك المركزية عن السياسة النقدية لا تعني أنها الجهة التي يمكنها بمفردها تحقيق الاستقرار النقدي وفقاً للمفهوم السابق. إذ يجدر التنويه إلى أهمية آثار السياسات التي تتبعها الجهات الأخرى المسؤولة، سواء عن الانفاق الحكومي أو عن الجانب العيني (السلعي والخدمي) على الاستقرار المشار إليه. ويحتم ذلك ضرورة التناسق بين السياسات النقدية والموازنة العامة للدولة وأداء القطاعات السلعية والخدمية الأخرى.

يكاد يقتصر دور البنوك المركزية على محاولة الحفاظ على معدل التغير في السيولة المحلية، ليكون متناسباً مع التغير في الانفاق المحلي (الحكومي والخاص). ولما كان من العسير فنياً التأثير المباشر في المكون الأكبر من السيولة المحلية وهو الودائع، فإن البنوك المركزية تلجأ إلى استخدام الأدوات التي تكفل لها التأثير في الائتمان؛ نظراً لما هو معلوم بأن الائتمان يمثل عنصراً هاماً في خلق الودائع. فإذا ما تم التحكم في الائتمان نوعاً وكماً، تأتي السيطرة على نمو السيولة لتصبح بالحجم والنوع المناسبين.

المبحث الثاني: أدوات البنوك المركزية

تستخدم البنوك المركزية بشكل أو بآخر الأدوات التالية:

١. نسبة الاحتياطي القانوني: وهي عبارة عن إلزام البنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من ودائعها لدى البنوك المركزية ، فإذا ما كان المستهدف الحد من قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان رفعت البنوك المركزية النسبة المذكورة والعكس صحيح. ومن الممكن استخدام نسبة السيولة (تحديد حجم معين من الأصول السائلة مقابل الالتزامات والودائع) لتحقيق الغرض ذاته تقريباً، إذ أن تغير القدر الواجب الاحتفاظ به على شكل أصول سائلة مقابل قدر معين من الودائع يؤثر في حجم الأموال المتاحة للإقراض بأي من البنوك.
٢. عمليات السوق المفتوحة: وتعني قيام البنوك المركزية بامتصاص السيولة الفائضة التي غالباً ما تكون مع البنوك التجارية في حالات الرواج المغال فيه عن طريق بيع أوراق مالية لها، والعكس صحيح. ويتوقف نجاح استخدام هذه الأداة بكفاءة على مدى توافر قدر كاف من الأوراق المالية.
٣. سعر البنك المركزي للإقراض والخصم: ويعني قيام البنك المركزي بتحريك أسعار الفائدة على القروض التي يمنحها للبنوك التجارية صعوداً وهبوطاً وفق ما يستهدفه. فإذا ما كان المستهدف زيادة قدرتها على منح الائتمان يتم خفض سعر الفائدة والعكس صحيح.

وأهم المآخذ على الأداة المذكورة هو قصور فاعليتها حين توافر موارد نقدية كافية لدى البنوك التجارية تغنيها عن الالتجاء للبنك المركزي والتأثر بسعر الخصم.

٤. الوسائل النوعية والمباشرة: قد تتدخل البنوك المركزية بوسائل نوعية لتوجيه الائتمان من نوع إلى آخر بأن تفرض هوامش ائتمانية (نسب للإقراض على الضمانات المقدمة) أو حظر تمويل نشاط ما. كما قد تتدخل بأسلوب مباشر وتفرض حدوداً عليا لما يمكن لبنك ما أن يمنحه من قروض، سواء في نوع ما أو في الائتمان بشكل عام.

٥. الإقناع الودي: يجيء الإقناع الودي كأهم وسيلة لدى البنوك المركزية عموماً وربما أهم الأدوات في سائر الدول دون استثناء. وتعد الوسيلة الوحيدة التي تخلو من آثار جانبية، ولا يتطلب تطبيقها سوى التفاهم المتبادل بين البنوك والبنك المركزي .

وبناء على ما سبق؛ ونظراً لأن لكل وسيلة أو أداة آثار جانبية واشتراطات معينة للتطبيق، فإن فعالية استخدام الأدوات النقدية تأتي من استخدام أكثر من وسيلة في الوقت ذاته، لتحقيق الهدف إضافة إلى الإقناع الودي بغرض توجيهه ليس قرار البنوك فحسب، ولكن تغيير توقعات الأفراد أيضاً.

المبحث الثالث استقلالية البنك المركزي

إن المحافظة على استقرار الأسعار الهدف الرئيسي للسياسة النقدية التي أصبحت بدورها الوظيفة الرئيسية للبنك المركزي، فلا بد إذا أن يتوفر له المناخ المناسب لقيامه بدوره لتحقيق هذا الهدف وهنا ظهرت مشكلة تبعية البنك المركزي للسلطة التنفيذية، حيث أن هذه الأخيرة غالبا ما تتعارض مع هدف الحفاظ على استقرار الأسعار ومن ثم فرضت قضية استقلالية البنك المركزي باعتبارها شرطا أساسيا في قيام البنك المركزي بسياسة نقدية تحقق له هدف استقرار الأسعار والمحافظة على قيمة العملة، فقد تطور هذا الاتجاه في السنوات الأخيرة القليلة الماضية في العديد من بلدان العالم ومن بين نماذج البنوك المركزية الأكثر استقلالية في العالم بنوك ألمانيا، سويسرا، وكذلك تجربة نيوزيلندا .

المطلب الأول: مفهوم استقلالية البنك المركزي

يتمثل في منح البنك المركزي الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية من خلال عزله عن أية ضغوطات سياسية من قبل السلطة التنفيذية من ناحية ومنحه حرية التصرف في السياسة النقدية، وهذا هو المفهوم الأكثر ارتباطا بعمل البنك المركزي حاليا وهو يمثل محور الاستقلالية، ومن ناحية أخرى الاستقلالية من جانب الأهداف والأدوات إذ يتمتع البنك المركزي باستقلالية في تحديد الأهداف إذ ما خول له سلطة السياسة النقدية بشكل جيد دون أي تحديد آخر، وعلى النقيض لا يتمتع البنك المركزي بأية استقلالية إذا ما كانت أهدافه محددة بشكل جيد دون أي تحديد آخر وعلى النقيض لا يتمتع البنك المركزي بأية استقلالية إذا ما كانت أهدافه محددة بشكل دقيق وقاطع كذلك إذا ما كانت مهمته في تحقيق استقرار أسعار غير مرتبطة بأهداف رقمية فإنه يتمتع بحرية أكبر في تحديد أهدافه.

أما من ناحية الأدوات فيعتبر مستقلاً إذا كانت له حرية التصرف الكاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية التي يراها مناسبة ولإلزامه لتحقيق أهدافه وغير مستقلة إذا كان ملتزماً بقاعدة محددة .

المطلب الثاني: معايير استقلالية البنك المركزي

تكاد تتفق معظم الدراسات التي أجريت في موضوع استقلالية البنوك المركزية حول مجموعة من المعايير هي :

- ١- مدى سلطة وحرية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية ومدى حدود التدخل الحكومي في ذلك وهو صاحب القرار النهائي في حالة وجود خلاف بين البنك المركزي والحكومة بشأن هذه السياسة .
- ٢- مدى التزام البنك المركزي بنمو العجز في الإنفاق الحكومي وكذلك مدى التزامه بشراء أدوات دين حكومية بشكل مباشر (سوق الإصدار النقدي) ومدى التزامه بمنح تسهيلات ائتمانية للحكومة وهيئاتها .
- ٣- مدى سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظي البنوك المركزية وأعضاء إدارتها .
- ٤- المكانة الخاصة بهدف المحافظة على استقرار الأسعار وقيمة العملة كهدف للسياسة النقدية أي مكانة المحافظة على الأسعار بالنسبة للأهداف الأخرى ومدى قدرة البنك المركزي على تنفيذ ذلك .
- ٥- مدى خضوع البنك المركزي للمحاسبة والمساءلة .

وبالطبع تتفاوت تجارب الدول المختلفة في درجة الاستقلالية التي تمنحها- أو تريد منحها - لبنوكها المركزية .

المطلب الثالث: أسباب الدعوة إلى استقلالية البنك المركزي

رغم أن استقلالية البنك المركزي أصبحت واقعا فعليا في العديد من الدول إلا أن الحوار لا يزال دائرا حول مبررات هذه الاستقلالية خاصة في المملكة المتحدة والتي يعد بنكها المركزي من أقدم وأعرق البنوك المركزية في العالم وتدور أهم مبررات الدعوة للاستقلالية حول ما يلي :

١- حصيلة الدراسات النظرية التي أثبتت التحيز التضخمي للحرية المطلقة للحكومات في صنع السياسة النقدية .

٢- حصيلة الدراسات التطبيقية بخصوص العلاقة بين استقلال البنوك المركزية وبين انخفاض معدلات التضخم ويدعم نتائج تلك الدراسات ذلك النجاح الكبير الذي حققه الاقتصاد الألماني والسويسري على مدى العقود الأربعة الماضية بالإضافة إلى النتائج الإيجابية للتجربة في نيوزيلندا بعد منح بنكها المركزي استقلاله في عام ١٩٨٩ .

٣- الارتباط بين استقلال البنك المركزي وبين اعتبار استقرار الأسعار بمثابة الهدف الأول والرئيسي للسياسة النقدية .

المطلب الرابع: تقييم استقلالية البنك المركزي

إن الدعوى لاستقلالية البنك المركزي تلعب دورا هاما في حفز ورفع معدلات الادخار والاستثمار والإنتاج وبالتالي رفع معدلات النمو والعمالة ومستوى المعيشة بصفة عامة والتحكم في معدلات التضخم للحفاظ على استقرار الأسعار وقيمة العملة وقوتها الشرائية، إلا أن هناك انتقادات

موجهة لاستقلالية البنوك المركزية خاصة في نتائج الدراسات الخاصة بالاستقلالية فعند متابعة استقلالية البنك المركزي في الواقع العملي تبين أنه لا يوجد استقلالية مطلقة عن الحكومة، وإنما هناك حد معين تتجح فيه الحكومة في فرض سياستها وهناك العديد من العوامل الواقعية التي تحد من مفعول الاستقلالية القانونية غالبا ما تتجمع في الدول النامية ، وإن نجاح التجربة النيوزيلاندية يأخذ بعين الاعتبار طبيعة المناخ العام الذي تمت فيه هذه التجربة إن هناك الكثير من الدول الأخرى تواصل عملية النمو في ظل معدلات تضخم متدنية رغم عدم استقلالية بنكها مثل البنك المركزي الياباني ، والبنك الفرنسي، في أن تجعل معدلات التضخم فيها أقل من ألمانيا ومن ثم يؤكد أن استقلالية البنك المركزي لا تعتبر شرطا ضروريا لخفض معدلات التضخم .

الخاتمة:

إن أغلب دول العالم قد تبنت فكرة البنوك المركزية وأصبحت جزء لا يستغنى عنه من أجزاء

النظام النقدي والمالي، حيث تم التوصل إلى الاستنتاج التالي:

١. البنك المركزي يحتل مركز الصدارة في الجهاز المالي والنقدي فهو في قمة هذا الجهاز يوجهه ويقوده ويراقب الأجهزة الأخرى وعملها لمنع الاختلالات الاقتصادية في الدولة أو تقليلها إلى أدنى حد ممكن.
٢. إن البنك المركزي يتمتع بشخصية قانونية معنوية يتم احاطتها بنوع من الاستقلالية، ولكنه ليس بالاستقلال الكامل، إنما يعد استقلالاً نسبياً إذ لا تغفل عن العلاقة المتبادلة ما بين الحكومة حيث يتم تبادل النصح و الإرشاد وتوجيه التعليمات لتسيير النواحي المالية والنقدية للدولة، فلا يمكن لإحدهما الانفصال الفكري والعملي عن الآخر.
٣. تتولى البنوك المركزية العديد من الوظائف منها الأساسية ومنها وظائف غير أساسية، وهناك خصوصية للظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بكافة قطاعات الدولة. لذلك تم مد البنك المركزي بأدوات متعددة للقيام بوظائفه على أتم وجه والوقاية من الأزمات المالية أو معالجتها منها السياسة النقدية وعمليات الائتمان المختلفة ورقابة البنوك التجارية الأخرى وغيرها.
٤. إن كل العمليات التي يقوم بها البنك المركزي لها الأثر البالغ في مالية الدولة بمختلف النواحي فالإنفاق الحكومي يتطلب مبالغ نقدية أحيانا تكون من مخزونات الدولة التي لدى البنك المركزي، وقد تحتاج الحكومة إلى اصدار نقدي جديد يصدره البنك المركزي،

وقد يتطلب أحيانا عمليات ائتمانية بقروض مختلفة، فهو المسؤول عن القروض والإقراض، إضافة إلى الواردات والاحتياطي المحلي والأجنبي.

التوصيات :

١. المحافظة على استقلالية البنك المركزي ومده بالتشريعات اللازمة لذلك دون تدخلات من مؤسسات الدولة الأخرى كي لا تصدر منه قرارات موجهة، وبالتالي تحقيق مصلحة الدولة بأفضل الوسائل.
٢. بيان دور البنك المركزي وفعاليته وتوضيح مدى الشفافية التي يتمتع بها، إضافة إلى التعريف بأعماله ومهامه للمواطنين.

المراجع:

١. سايمون غراي، نك تالبوت، كتيبات عن البنوك المركزية ، رقم ٢٤ ، صدر عن مركز دراسات المصارف، بنك إنجلترا، لندن، ECR 8AH، ٢٠٠٦.
٢. د. بيان الصالحي، دور البنك المركزي في مالية الدولة، كلية القانون، جامعة بغداد.
٣. مصرف مركزي، الموسوعة الحرة "ويكيبيديا".
٤. د. أمية طوقان، دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، تموز ٢٠٠٥.
٥. عصام قريط، دراسة أثر رقابة البنك المركزي في الودائع والائتمان في المصارف الإسلامية، جامعة دمشق، كلية التجارة ، قسم الاقتصاد.
٦. محمد شايب، تأثير النقود الإلكترونية على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، جامعة فرحات عباس.